البعد المكاني للتخطيط والتنمية الإقليمية

أ.د. محمد دلف أحمد الدليمي
أ.د. ضياء خميس علي الدليمي
جامعة الأنبار

المستخلص :

يهدف البحث إلى إيضاح أهمية المكان أو المسرح المكاني في استقطاب عمليتي التخطيط والتنمية الإقليمية وذلك من خلال الإمكانيات المتوافرة لذلك المكان من حيث المقومات الطبيعية أو البشرية أو الاقتصادية سواء أكانت مجتمعة أم جزء منها وكيفية تعامل المخطط معها بحيث من الممكن الاستفادة منها في تحقيق تنمية إقليمية شاملة وذلك من خلال تبني الجغرافي لتلك المهمة إلى جانب الاقتصاديين والجيولوجيين والمخططين لكون الجغرافي هو الأفضل في تمثيل تلك المسارات لما يمتلك من إرث علمي لخصائص المكان فقد كان يعول على الاقتصاديين قبله والذين هم يركزون على الدخل وأدوات الإنتاج بمعزل عن الخصائص الجغرافية للإقليم ، تمت صياغة أفكار البحث بصيغة نظرية قابلة للتطبيق اعتمادا على ما يمتلكه الجغرافي الناجح من مهارات إبداعية تجعل من الإقليم المتروك مصدر للحياة بشكل مزدهر يغطي نفقات المستهلكين وتصدير الفائض إلى خارج حدوده كل ذلك وفق رؤية جغرافية موضوعية تمخضت أفكارها عن خبرات متراكمة للباحثين في مجال التخطيط والتنمية الإقليمية .

المقدمة :

رغم ان المفهوم الاقتصادي للتنمية يركز على زيادة الانتاج من خلال الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ونمو الدخل وتراكم راس المال ، يبقى هذا المفهوم قاصرا إلى أن تأخذ التنمية بعدها المكاني من حيث التوزيع المتوازن للاستثمارات والدخل بين الاقاليم المختلفة ، ومن هنا تأتي أهمية العلاقة بين الجغرافية والتنمية والتي لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، كون التنمية وان اختلف المهتمون في تحديد مفهومها فأنهم لا يختلفون في أنها تعتمد على أربعة مرتكزات أساسية وهي رأس المال والموارد الطبيعية والموارد البشرية والتكنولوجيا .

إن المسرح الجغرافي لحركة رأس المال والتكنولوجيا يكمن في الموارد الطبيعية والبشرية، وبما أن الجغرافيا معنية في دراسة العلاقة بين الأرض والإنسان وما ينتج عن هذه العلاقة والتأثير المباشر وغير المباشر المتبادل بينهما من نشاطات اقتصادية واجتماعية وما يتعلق بهما

من نشاطات إنسانية في مجال الفكر والعلم والسياسة والثقافة ، فان نتائجها تنعكس على مدى تراكم رأس المال ومدى توفر أساسيات التكنولوجيا .

وإذا كانت التنمية بمفهومها الحديث تعتمد أساساً على التخطيط سواء كان على مستوى البلد أو الإقليم فان الجغرافيا هي المجال العلمي الذي يحدد حالة الإقليم أو الظاهرة الجغرافية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية في حالتها القائمة ويفسر كيف وصلت تلك الظاهرة إلى ما هي عليه وعبر أية سلسلة من التطورات .

والتخطيط ينطلق من واقع الظاهرة ويقرر الشكل المستقبلي الذي ستكون عليه سواء كان الأمر يتعلق بحالة إقليم معين في مجال معين أو بحالة ظاهرة محددة يراد لها مستقبل أفضل وتكون في حالة أحسن ، إذ من المعلوم أن هناك علاقة بين الخبرة الجغرافية التطبيقية وفن التخطيط لحساب التنمية وما يمكن أن تقدمه الخبرة الجغرافية لكي تدعم الخطة التي تهدف إلى إحداث تنمية ، من خلال ما يقدمه الجغرافي من إرث علمي في مجال الكشف عن إمكانات ومعوقات التنمية .

ان القرارات التخطيطية التي تهدف إلى التنمية الشاملة أو التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عندما تطبق على الأرض على شكل مشاريع زراعية أو صناعية أو ما يتعلق بالتنمية البشرية وفي مجال الخدمات بكافة أشكالها تصبح بطبيعة الحال ظواهر جغرافية تختلف عما كانت عليه قبل العمليات التنموية . ومن هنا يأتي مفهوم جغرافية التنمية على أنها تعني بدراسة الظواهر الجغرافية والكشف عن الإمكانات والمعوقات للتنمية ثم دراسة الظواهر التي تتحقق نتيجة لعمليات التنمية وما ينتج عنها من إعادة توزيع للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية ثم دراسة العلاقات المكانية والوظيفية بين تلك الظواهر .

من هنا تأتي أهمية مساهمة المتخصصين في جغرافية التنمية في اتخاذ القرارات التخطيطية التي تهدف إلى رسم إستراتيجية للتنمية الاقتصادية في البلد .

الخطوات الفنية للبحث :

مشكلة البحث :. ويمكن صياغتها بالتساؤل التالي ، هل لا يزال المكان المحور الأساسي والتطبيقي للبحوث ذات الصلة بالتخطيط والتنمية الإقليمية ؟ فقد عكفت الدراسات والبحوث الحديثة في العراق تحديدا على الابتعاد شيئا فشيئا عن المسرح الميداني والاكتفاء بالعناوين التي تذهب لاختصاصات معرفية أخرى كالعلوم الطبيعية والسياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية .

هدف البحث :. يهدف البحث إلى إيضاح أهمية المكان أو المسرح المكاني في استقطاب عمليتي التخطيط والتنمية الإقليمية وذلك من خلال الإمكانيات المتوافرة لذلك المكان من حيث

المقومات الطبيعية أو البشرية أو الاقتصادية سواء أكانت مجتمعة أم جزء منها وكيفية تعامل المخطط معها بحيث من الممكن الاستفادة منها في تحقيق تنمية إقليمية شاملة وذلك من خلال تبني الجغرافي لتلك المهمة إلى جانب الاقتصاديين والجيولوجيين والمخططين لكون الجغرافي هو الأفضل في تمثيل تلك المسارات لما يمتلك من إرث علمي لخصائص المكان فقد كان يعول على الاقتصاديين قبله والذين هم يركزون على الدخل وأدوات الإنتاج بمعزل عن الخصائص الجغرافية للإقليم .

اولاً : المسرح الجغرافي لعمليات التنمية

تعتمد التنمية على أربعة مرتكزات أساسية وهي الموارد الطبيعية والموارد البشرية رأس المال والتكنولوجيا .

إن المسرح الجغرافي لحركة رأس المال والتكنولوجيا يكمن في الموارد الطبيعية والبشرية، وبما أن الجغرافيا معنية في دراسة العلاقة بين الأرض والإنسان وما ينتج عن هذه العلاقة والتأثير المباشر وغير المباشر المتبادل بينهما من نشاطات اقتصادية واجتماعية وما يتعلق بهما من نشاطات إنسانية في مجال الفكر والعلم والسياسة والثقافة ، فان نتائجها تنعكس على مدى تراكم رأس المال ومدى توفر أساسيات التكنولوجيا .

وإذا كانت التنمية بمفهومها الحديث تعتمد أساساً على التخطيط سواء كان على مستوى البلد أو الإقليم فان الجغرافيا هي المجال العلمي الذي يحدد حالة الإقليم أو الظاهرة الجغرافية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية في حالتها القائمة ويفسر كيف وصلت تلك الظاهرة إلى ما هي عليه وعبر أية سلسلة من التطورات . (خير، صفوح ، ٢٠٠٠) .

التخطيط ينطلق من واقع الظاهرة ويقرر الشكل المستقبلي الذي ستكون عليه سواء كان الأمر يتعلق بحالة إقليم معين في مجال معين أو بحالة ظاهرة محددة يراد لها مستقبل أفضل وتكون في حاله أحسن . إذ من المعلوم أن هناك علاقة بين الخبرة الجغرافية التطبيقية وفن التخطيط لحساب التنمية وما يمكن أن تقدمه الخبرة الجغرافية لكي تدعم الخطة التي تهدف إلى إحداث تنمية ، من خلال ما يقدمه الجغرافي من خلفية علمية في مجال الكشف عن إمكانات ومعوقات التنمية .

الجغرافيا بمفهومها الواسع وإبعادها المكانية التي تشمل على مجال الغلاف الغازي والفضاء المحيط بالأرض ثم سطح الأرض وما تتركز عليه من ترب وطبقات صخرية ، والمجال الحياتي في الغلاف الغازي (اليابس والماء) ، أما على مستوى الإقليم فان الجغرافي يرى إن أي جزء من سطح الأرض بكل ما عليه وما يمنحه مختلفا عن أي جزء آخر من مظاهر طبيعية وبشرية

واقتصادية ، ومن حيث العوامل التي أثرت في تكوينها وتباينها ، وهذا ما يجعل الدراسات الجغرافية أساسا في العملية التخطيطية التي تهدف إلى تنمية الأقاليم والبلدان .

إن القرارات التخطيطية التي تهدف إلى التنمية الشاملة أو التنمية على مستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عندما تطبق على الأرض على شكل مشاريع زراعية أو صناعية أو ما يتعلق بالتنمية البشرية وفي مجال الخدمات بكافة أشكالها تصبح بطبيعة الحال ظواهر جغرافية تختلف عما كانت عليه قبل العمليات التنموية . ومن هنا يأتي مفهوم جغرافية التنمية على أنها تعنى بدراسة الظواهر الجغرافية والكشف عن الإمكانات والمعوقات للتنمية ثم دراسة الظواهر التي تتحقق نتيجة لعمليات التنمية وما ينتج عنها من إعادة توزيع للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية ثم دراسة العلاقات المكانية والوظيفية بين تلك الظواهر .

ثانياً : دور الجغرافي في التخطيط الاقليمي:

إن التنمية الشاملة، هي نتيجة لاعتماد أسلوب التخطيط في إطار إقليم معين، والخطة في الإقليم يجب أن تتصف بصيغة موضوعية متكاملة ، هذه الصيغة تعتمد على معطيات واقع حال عريض يشترك في دراسته فريق عملي واسع من المتخصصين في مجالات علمية مؤتلفة منهم المتخصصين في علوم تطبيقية كالهندسة والإحصاء والجيولوجيا وعلم النبات ، ومنهم متخصص في العلوم البشرية التطبيقية كالاقتصاد والزراعة والصحة ، ويأتي دور الجغرافي ضمن التخصصات البشرية التطبيقية ومن خلال استيعابه للواقع بشقيه الطبيعي والبشري، كون الجغرافية تكشف التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة الطبيعية. (صلاح الدين الشامي ، ١٩٧٦) يعد التخطيط الإقليمي الأسلوب الأمثل لتحقيق التنمية، لذا فإن الإقليم الجغرافي يمثل الوحدة المثلى من الأرض التي يتوفر فيها التجانس لظاهرة أو أكثر والذي يمكن من خلاله تحقيق استثمار متوازن لكل الموارد ونمو متوازن لكل القطاعات، والجغرافي من خلال خبرته بالأرض والسكان معا يمكن أن يكون له دوراً محورياً مع التخصصات الأخرى في وضع الخطط التنموية ، ومن شان الجغرافي أن يبدأ في أداء مهمته قبل أن يبدأ عمل الفريق كله عن طريق تقديم الدراسات الأولية والبيانات عن الواقع الطبيعي والبشري ويحدد الإمكانات والمعوقات للتنمية ثم يبدأ دور فريق العمل استناداً إلى تلك المعطيات الجغرافية، كما أن للجغرافي رأيه في وضع الخطط ومراقبة التنفيذ . إذن فان الخبرة الجغرافية تضع الخلفية العلمية للخطط التنموية من خلال : (محمد دلف الدليمي ، فواز الموسى ، ٢٠٠٩) .

– إن التنوع في الأقاليم الجغرافية وما يتوفر فيها من إمكانات طبيعية وبشرية تجعل من الجغرافي الأكثر حضور في اختيار الإقليم الأنسب لكي يكون مسرحا لنشاطات معينة دون غيره

، لذا فان الخبرة الجغرافية تكفل التخطيط الواقعي في كل إقليم على حده في ضوء المعطيات المتوفرة فيه .

- الكشف عن المعوقات التي يفرضها الواقع الطبيعي والبشري وأثرها المباشر وغير المباشر في عملية تنفيذ الخطة .
- الكشف عن إمكانيات الموارد البشرية في الحد من معوقات التنمية .
- الكشف عن إمكانية مشاركة السكان (المشاركة الجماهيرية) في عملية التنمية واختيار المشاريع التي تجعل من السكان متفاعلين ايجابيا معها وهذا أمر ضروري في أي عملية تخطيطية .
- إن الخبرة التحليلية للجغرافي تعطيه القدرة على تقييم كل العوامل المتحكمة لعملية التنمية ، كما انه لديه القدرة في تحديد العلاقات المكانية والوظيفية للظواهر في إطار الإقليم الواحد أو بين الأقاليم المختلفة وبناء على ذلك تكون له القدرة على اختيار الموقع الأنسب للمشاريع التنموية .
- إن المرونة في الفكر وفي منهجية الأسلوب التاريخي لدى الجغرافي يجعله الأقدر على استرجاع جغرافية المكان في مراحل الزمان وكأنه يعيش في قلب التطور والتغيير ومن ثم يأخذ من جغرافية الماضي نتائج تخدم الحاضر وتصنع المستقل .
- الجغرافي هو الأقدر على تقييم الواقع الطبيعي والبشري وعلى تقييم التفاعل بين الإنسان والأرض والتأثير المتبادل بينهما من خلال خبرته التحليلية ، لذا له الرأي في تحديد الموارد المستثمرة والموارد الكامنة في كل إقليم الأمر الذي يسهل على الجهات التنفيذية وفريق العمل التخطيطي اتخاذ القرارات المناسبة .
- بإمكان الجغرافي أن بقدم التقييم على مستوى الإقليم ولديه الخبرة لتقييم التكامل بين مجموعة الخطط في الأقاليم التي بموجبها تمثل التنمية الشاملة على مستوى البلد ، خاصة وان التخطيط الإقليمي لأي دولة يعتمد على تقسيم الدول إلى أقاليم متنوعة من حيث الخصائص الجغرافية وهي تمثل بمجموعها التخطيط القومي على مستوى الدولة .
- كان للاقتصاديين الدور البارز في عملية التنمية المخططة في بداية الأمر عندما كان مفهوم التنمية يعتمد على هدف تحقيق زيادة الدخل القومي ، ولكن بعد أن ظهر المفهوم الحديث للتنمية الذي لا يهدف إلى زيادة الخل القومي فحسب وإنما تحسين مستوى المعيشة وجعل العملية الاقتصادية لحساب الإنسان بصفة عامة ، وهنا يتضح إن الخبرة الجغرافية

ودورها في التنمية المخططة كان لها الدور الرائد في أن تؤدي الخطط التنموية إلى نتائج متوازنة .

شكل رقم–١– أنموذج يبين علاقة الجغرافية بالتخطيط والتنمية

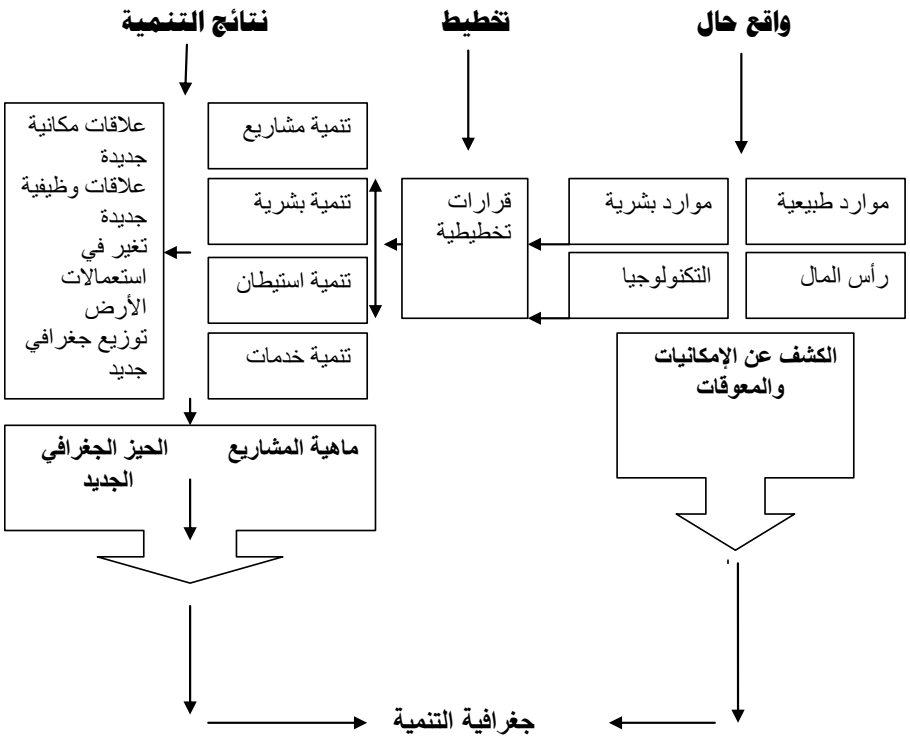

المصدر : محمد دلف الدليمي ، فواز الموسى ، جغرافية التنمية ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، حلب ، سورية ، ٢٠٠٩.

دور الجغرافية في التخطيط .

يفهم أن التخطيط هو مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذ من قبل متخصصين وتستند على أسس نظرية قابلة للتطبيق على واقع الحال من اجل تنظيم أو تطوير أو تنمية قطاع معين أو من اجل تحقيق تنمية شاملة من خلال الاستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية والبشرية بما يحقق تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي تحقيق الرفاهية للمجتمع ، إن هذه الإجراءات والقرارات تتخذ من خلال عملية تخطيطية (planning process) متكاملة ومنتظمة تتضمن الخطوات الآتية :

١- دراسة واقع الحال (existing situation) من خلال أهداف، جغرافية شاملة للخصائص التي يتصف بها البلد أو الإقليم قيد الدراسة وعادة ما تتضمن الدراسة واقع الحال الطبيعي والذي يشمل على دراسة التكوين الجيولوجي ، أشكال السطح ، المناخ ، التربة، الموارد المائية والنبات الطبيعي ، ثم دراسة السكان ، نموهم ، وتركيبهم الديموغرافي ، وتوزيعهم الجغرافي ، ثم دراسة الجانب الاقتصادي بكافة قطاعاته الزراعية ، الصناعية والخدمية . من خلال هذه الدراسة يتم الكشف عن الإمكانات والمعوقات للتخطيط .

٢- في ضوء ما يتم من دراسة واقع الحال يتم تحديد الأهداف المراد تحقيقها من العملية التخطيطية وعادة ما تكون أهداف عامه وأهداف خاصة وأهداف مرحلية وتحدد وفق الإمكانات المتوفرة .

٣- وضع البدائل (alternatives) اللازمة لتحقيق الأهداف ، هذه البدائل قد تكن ثلاثة أو أكثر ، ولكن يفترض أن تكون ضمن التوجه العام الذي يحقق الأهداف وبالتالي تكون قابلة للاختبار وفق معايير علمية تحدد من قبل متخصصين لاختيار البديل الأفضل .

٤- اختيار البديل الأفضل الذي يفترض أن يكون مناسباً للنظام الاقتصادي والسياسي للدولة أو الإقليم الذي يقع تحت تأثير ذلك النظام ، فإذا كان النظام الاقتصادي يقع تحت تأثير النظام الرأسمالي فعادة ما يستخدم للمفاضلة بين البدائل طريقة (in put out put analyses) تحليل الكلف والفوائد ، وإذا كان النظام رأسمالي فعادة ما تستخدم طرقة تحليل الكلف والفوائد (cost benefit analysis) وما بين الاثنين يمكن أن تستخدم أي طريقة أخرى للاختبار شرط أن تحقق الأهداف ألمحدده مع مراعاة النظام الاقتصادي والسياسي للبلد الذي تقع تحت تأثيره

٥- اعتماد البديل الأفضل (Best Alternative) وهنا يجب أن تتخذ الإجراءات الآتية :-

- تحديد المسؤوليات الإدارية اللازمة للتنفيذ ويفترض أن تكون تلك المسؤوليات واعية ونزيهة لإدارة المشروع المحدد لها .

- رصد الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع .

- تحديد البرنامج الزمني لتنفيذ تلك المشاريع .

٦- المباشرة في تنفيذ الخطة على الواقع حسب البرنامج التطبيقي المحدد ، مع الأخذ بنظر الاعتبار الأولويات في التنفيذ حسب ما تسمح به الإمكانات الفنية على أن لا تتداخل الأعمال بشكل يؤثر على المسار العام للخطة ، مع مراعاة البرنامج الزمني .

٧- اختبار مرحلي للخطة المنفذة مع تحديد نسب الانجاز وحسب البرنامج الزمني ، من خلال هذه الإجراءات يتحقق الاطمئنان بأن الخطة تنفذ بشكل سليم ، فضلا عن الالتزام بالبرنامج الزمني المحدد بحيث يتم تقييم كل مرحلة وعلاقتها بالمرحلة اللاحقة .

٨- اعتماد مبدأ العودة إلى البداية (Feed Back) في حالة مواجهة عقبات أثناء التنفيذ بحيث تؤدي تلك العقبات إلى انحراف الخطة في تحديد الأهداف المحدد لها أو عند اكتشاف كون الخطة لا تحقق حاجات السكان وتطلعاتهم ، وفي هذه الحالة الأمر يتطلب مراجعة كل المراحل السابقة بحيث تتحقق من خلال المراجعة الاستثمار الأمثل (full utilization) للموارد وتحقيق أعلى منفعة من خلال تنفيذ الخطة . (الدليمي محمد دلف ، الموسى فواز ، ٢٠٠٩) .

٢- المفهوم الجغرافي للتخطيط الإقليمي :

نرى أن التخطيط (Planning) هو مجموعة من القرارات والإجراءات التي يتخذها المخططون من أجل تنظيم وتطوير وتنمية قطاع اقتصادي أو اجتماعي معين أو استثمار أمثل لموارد البيئة الطبيعية والبشرية بما يحقق الرفاهية للمجتمع من خلال التنمية الشاملة وهذا يمثل جزء من مفهوم التخطيط الإقليمي (Regional Planning) ، أما الشق الثاني من المصطلح الإقليمي (Regional) وهو مشتق من الإقليم (Region) ، وهنا يختلف الباحثون كل حسب تخصصه في تحديد المفهوم للإقليم ، ففي حين يرى الجغرافيون بان الإقليم الجغرافي (Geographical Region) يعني منطقة تمتاز بوجود ظاهرة جغرافية أو أكثر تمتاز بصفة التجانس (Homogeneity) وبالتالي تكون هناك عدة أقاليم جغرافية حسب التجانس للظاهرة أو الظواهر في ذلك المكان ، فنطلق تسمية إقليم البحر المتوسط كونه تتجانس فيه الخصائص المناخية ، أو الإقليم الجبلي للتجانس في الخصائص الطبوغرافية ، ونطلق تسمية إقليم الهضبة الصحراوية لوجود تجانس في الخصائص الطبوغرافية والخصائص المناخية.(الدليمي ، د. محمد دلف ١٩٨٤) .

أما الإقليم التخطيطي (Planning Region) فان مفهومه يتراوح بين كونه إقليم إداري، أو إقليم تخطيطي أو إقليم المشكلة.

الإقليم الإداري عبارة عن الوحدات الإدارية القائمة ضمن حدود إدارية محددة والتي تلبي الاحتياجات المحلية لإدارة شؤنها ، هذا التحديد يحقق سهولة الحصول على البيانات الإحصائية حسب الوحدات الإدارية خاصة في البلدان النامية ولكنه لا يخدم أحيانا العملية التخطيطية كونه يضم مناطق ونشاطات قد تتعارض أو تعرقل التنظيم المكاني للعمليات التخطيطية . (السعدي ، سعدي محمد صالح ، ١٩٨٩).

١- حجم من الثروات الطبيعية التي يكفي استثمارها كحد أدنى لتلبية حاجات السكان في ذلك الإقليم.

٢- أن يتوفر فيه حجم سكاني قادر على توفير قوة العمل القادرة على استثمار الثروات الطبيعية في ذلك الإقليم لسد حاجات السكان وتصدير الفائض من اجل تكوين الأساس الاقتصادي للإقليم.

الاستنتاجات

- للجغرافي دور محوري في العملية التخطيطية كونه مؤهل علمياً للكشف عن الامكانيات والمعوقات للاقليم المستهدف في العملية التخطيطية وتحقيق التنمية .
- ان المسرح الجغرافي بكافة مكوناته الطبيعية والبشرية يمثل البعد المكاني للتخطيط والتنمية الاقليمية لاسيما وان من اهم مقومات التنمية هي الموارد الطبيعية والبشرية .
- لا يمكن اهمال دور الجغرافي في اتخاذ القرارات التخطيطية كونه يمتلك نظرة شمولية لاهداف العملية التخطيطية في مجال التنمية الاقليمية .

التوصيات

- ان يكون للجغرافي دور رئيسي في فريق العمل التخطيطي لا سيما في دراسة واقع حال الاقليم المستهدف في العملية التخطيطية من اجل تحقيق التنمية الاقليمية .
- اشراك الجغرافي في اتخاذ القرارات التخطيطية كونه يمتلك الخبرة النظرية والعملية ولدية القدرة التحليلية لكيفية استثمار الامكانيات وتخطي المعوقات .

المصادر:

١ – خير ، صفوح ، التنمية والتخطيط الاقليمي ، منشورات وزارة الثقافة ، سورية ، ٢٠٠٠ .

٢ – الشامي ، صلاح الدين ، الجغرافية دعامة التخطيط ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٧٩ .

٣ – الدليمي ، محمد دلف ، الموسى ، فواز ، جغرافية التنمية مفاهيم نظريات تطبيق ، دار الفرقان ، حلب ، سورية ، ٢٠٠٩ .

٤- الدليمي ، محمد دلف ، التخطيط للإسكان الحضري بين مبدئي العزل والتداخل السكاني وعلى اساس وحدة الجيرة ، مجلة المخطط ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، العدد ٢ ، ١٩٩٤ .

٥ – الدليمي محمد دلف ، مشروع الواحات الصحراوية في اقليم الهضبة الصحراوية في العراق ، وقائع المؤتمر العلمي لجامعة الأنبار ١٩٨٤ .

٦– السعدي محمد صالح ، التخطيط الاقليمي ، جامعة بغداد ، دار الحكمة ، ١٩٨٩ .

The spatial dimension of regional planning and development

Prof.Dr.Muhammad Dalf Ahmed Al-Dulaımı

Prof.Dr. Dıaa khamıs Alı Al Dulaımı

Abstract:

This study sheds light on the significance of a location or geographic area in drawing planning and regional development processes. It can be seen through the capabilities of that location in terms of the environmental, human, or economic components, whether integrated or part of them, and how the planner deals with them in order to achieve complete regional development. The geographer will be consulted for this work with economists, geologists, and planners because he is the best at illustrating these routes due to the scientific knowledge he has of the local peculiarities. The research ideas are developed in a theoretical and practical form based on the inventive abilities of the successful geographer who makes the abandoned region a source of life in a prosperous manner. In this regard, it covers consumer costs and the export of surplus outside of its borders, all in accordance with an objective geographical vision whose ideas resulted from the accumulated experiences of researchers in the field of planning and regional development.